



الدعم السياسي والدبلوماسي المغربي للثورة الجزائرية 1954-1962

The Moroccan political and diplomatic support to the Algerian revolution

سلوى لهلالي

lahlaliselwa@gmail.com

جامعة سطيف 2، الجزائر

إسعد لهلالي

جامعة سطيف 2، الجزائر

lahlali.issaad@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/01/31

تاريخ القبول: 2019/05/27

تاريخ الإيداع: 2019/05/13

الملخص:

أكدت بلدان المغرب العربي دعمها للثورة الجزائرية منذ اندلاعها، خاصة ما تعلق بالموقف الشعبي الذي ساند بصفة مطلقة الشعب الجزائري، أما على مستوى القيادات فرغم مرورها بأزمات سياسية وعسكرية إلا أنها قدمت دعمها للثورة الجزائرية في إطار تجسيد مشروع الوحدة المغاربية التي تستلزم التعاون في سبيل التخلص من الاستعمار بكل أشكاله. ويعتبر الدعم المغربي للثورة الجزائرية خاصة في المجال الدبلوماسي، والسياسي من بين الوسائل التي ساعدت في تدويل القضية الجزائرية رغم التطورات الحاصلة في العلاقات بين المغرب والجزائر وفرنسا إلا أن علاقات الدعم اتخذت طابعا إيجابيا أكد عامل الوحدة في سبيل التحرر.

الكلمات الدالة:

الثورة الجزائرية، الوحدة المغاربية، الدبلوماسي، السياسي، التحرر.

Abstract:

The Arab Maghreb countries have affirmed their support for the Algerian revolution since its inception, especially with regard to the popular position which has absolutely supported the Algerian people. At the level of leaders, despite the political and military crises, they supported the Algerian revolution in the framework of the project of the Maghreb Unity Moroccan support for the Algerian revolution, especially in the diplomatic and political sphere, is among the means that helped to internationalize the Algerian issue despite the developments in the



relations between Morocco, Algeria and France, but the relations of support have taken a positive character He Stressed the unity factor for liberation.

Key Words:

Algerian Revolution, Maghreb Unity, Diplomatic, Political, Liberal

إن نجاح الثورة الجزائرية كان دائما مرهونا بالعديد من العوامل أهمها استنادها لمختلف مظاهر الدعم المختلفة من الدول المغاربية الشقيقة على غرار "المغرب"، الذي اعتبر القضية الجزائرية من أبرز قضايا المغرب العربي، وأن استقلاله لا طعم له ما دامت الجزائر تحت نيران الاستعمار الفرنسي، وهذا ما جعل موقف المغرب الرسمي والشعبي داعما للقضية الجزائرية بمختلف مبادئها وأهدافها خصوصا بعد نيته الاستقلال سنة 1956م، الشيء الذي استغلته جبهة التحرير الوطني لصالحها. وقد تنوعت مظاهر الدعم المغربي للثورة الجزائرية رغم الضغوطات الفرنسية وتهديدها للسيادة المغربية، وعليه سنتناول في هذه الورقة الدعم السياسي والدبلوماسي المغربي للثورة الجزائرية والتي تنطلق من اشكالية تاريخية: ماهي مظاهر هذا الدعم السياسي والدبلوماسي وكيف أثرت تطورات المرحلة على العلاقات بين البلدين؟.

1- موقف السلطات المغربية من دعم الثورة الجزائرية:

إن اندلاع الثورة الجزائرية الذي جاء بعد انتشار المقاومة المغربية أعاد من جديد خلق جبهة كفاح موحدة تحقق طموح الوطنيين بالقطرين الشقيقين، وهو ما تجسد سنة 1955 بالتحام المقاومتين الجزائرية والمغربية، ولجوء الإدارة الفرنسية للاتفاق مع القيادة المغربية حول الاستقلال، ثم بموجبه عودة الملك محمد الخامس من منفاه وحصول المغرب على استقلاله، ثم تفرغت الحكومة الفرنسية لإخماد الثورة الجزائرية وعزلها عن الدعم الذي تلقاه من المغرب وتونس، ولجأت إلى انتهاج سياسة التعاون لكسب موقف البلدين المجاورين لأطروحة الجزائر الفرنسية¹ وأمام المواقف الصعبة التي واجهتها الحركة الوطنية المغاربية، وتزايد الاهتمامات القطرية الضاغطة على الحكومة المغربية، فإن القضية الجزائرية ستلقى اهتماما سياسيا ومساندة شعبية، وستفرض تأثيراتها المباشرة على المغرب حكومة وشعبا وعلى طبيعة العلاقات الفرنسية المغربية التي ستواجه تازما بسبب المشكل الجزائري² وبحكم الجوار الجغرافي وجهود التنسيق السياسي شكل المغرب موقعا استراتيجيا للثورة الجزائرية. ونظرا لطول الحدود ووضعيتها الكفاح المغربي، فإن الثوار الجزائريين بالمنطقة



الخامسة اعتمدوا على الحدود المغربية كقواعد خلفية لهم، كما أعلن غلال الفاسي زعيم حزب الاستقلال عن مساندة الثورة الجزائرية التحريرية وكذلك لجنة تحرير المغرب العربي عبد الكريم الخطابي الذي أعلن عن مباركته للثورة الجزائرية، ودعا المقاومة المغربية لمساندة إخوانهم الجزائريين مواصلة الكفاح³ ولكن المساندة التي تلقها جبهة التحرير الوطني من طرف حزب الاستقلال المغربي لم تكن تعبر عن حقيقة الوضع الداخلي للمغرب، لأن حزب الاستقلال المغربي في غياب زعيمه وتطور الوضع السياسي أعطى موافقته على الخطوط الأولى لاستقلال المغرب عن طريق المفاوضات، وبذلك دعا حركة المقاومة للتوقف عن نشاطها الثوري، ومما جعله يتخلى عن العمل المغربي المشترك⁴ هو نفوذه بالداخل وتأثيرات قيادته المحلية، واهتم بالمشاركة في السلطة وتحقيق الاستقلال القطري، ولهذا فإن المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال الذي انعقد في ديسمبر 1955 لم يتخذ أي موقف بخصوص الجزائر⁵.

كان اتجاه الأمين العام للحزب "أحمد بلافريج" تأثير كبير في ربط مصير الحزب بتوجهات القصر وتجسيد التوجهات الوحودية التي ينادي بها الفاسي والخطابي، وأصبح التوجه الجديد لحزب الاستقلال يفرض حياد المغرب، وقطع المساعدات وتنسيق حركة المقاومة المغربية مع الثورة الجزائرية، في وقت كانت فيه جبهة التحرير الوطني تطمح لمواصلة تنسيق الكفاح غير أن ضغوط حزب الاستقلال على عناصر المقاومة المغربية، جعلت إمكانية الاستفادة⁶ من تأييدهم يضمحل شيئا فشيئا، حسب ما أكده مسؤول جبهة التحرير الوطني بالمغرب "الطيب الثعالبي في اتصالاته برجال المقاومة" لقد ظهر لنا من خلال اتصالاتنا بقيادة المقاومة المغربية أن بوادر شكوك ظهرت لدى حزب الاستقلال، من إمكانية الالتحام بين المقاومة المغربية والثورة الجزائرية، ذلك الالتحام الذي يفوت على قيادة الحزب الوصول إلى التفاوض مع فرنسا لإيقاف الحرب، وهكذا استطاع حزب الاستقلال أن يفصل بيننا وبين عناصر المقاومة اللذين كانوا يتعاونون معنا"⁷.

لقد دعا حزب الاستقلال الحكومة الغربية إلى إيقاف القتال، لكن عناصر المقاومة وجيش التحرير المغربي تحفظت، فقد كان صعبا عليها التنصل من التزاماتها المغربية، وإيقاف جهود التنسيق التي باشرت مع الكفاح الجزائري، لكن بعد الاستقلال كان القرار السياسي حازما جعل بعض عناصر المقاومة تنظم إلى جيش التحرير الجزائري، بينما قادة المقاومة شكلوا عامل ضغط على الحكومة المغربية بعد انتقالهم إلى الجنوب، بضرورة مواصلة دعم الجزائريين



وهكذا استمرت العلاقات بين جبهة التحرير الوطني ورجال المقاومة المغربية، كما أن الولاية الخامسة واصلت الاستفادة من نفوذها من مناطق الريف المغربية لتمير الأسلحة وتركيز وحدات جيش التحرير، كما أن تجربة الكفاح المشترك أكدت تضامن الشعب المغربي ومساندة الثورة الجزائرية حسب ما أكده "عبد الحفيظ بوالصوف" والذي في نفس الوقت أثار بعض الشكوك حول مدى تعاون السلطة المغربية والمواقف السلبية لبعض العناصر الموالية للاستعمار⁽⁸⁾.

وبالرغم من السياسة الفرنسية التي ولدت استقلال المغرب وهدفت لعزل الثورة الجزائرية فإن جبهة التحرير الوطني لم تياسن لأنه من الناحية السياسية أصبحت الجزائر تواجه لوحدها قوة البطش الاستعماري، غير أنه كان بالإمكان تحقيق مكاسب تكون أكثر فعالية في ظل الوضع الجديد نظرا للاستعدادات الرسمية لتسهيل نشاط الثورة بالقواعد الخلفية⁽⁹⁾، ودلت الاتصالات التي هيأها عبان رمضان مع الملك محمد الخامس عن إمكانية الاستفادة من الاستقلال المغربي⁽¹⁰⁾، وكلف في سنة 1956 "الشيخ خير الدين" بالإشراف على النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني بالمغرب، لقد أدت تجربة الملك محمد الخامس في مجابهته للاستعمار ومواقفه التضامنية والحمية مع الثورة الجزائرية أن يساند الثورة الجزائرية بحذر، حفاظا على علاقات التعاون مع فرنسا، وسعى للبحث عن حلول سلمية للمشكلة الجزائرية إيماناً منه بأن مصير الشعب الجزائري سيكون الاستقلال، هذا الاهتمام بالقضية الجزائرية جعله يطلب من بوالصوف عقد لقاء مع مسؤولي جبهة التحرير الوطني بالخارج للتشاور معهم⁽¹¹⁾، ويذكرين بلة أن محمد الخامس وعدنا أنه باستثناء المساعدات العسكرية المباشرة، سيقوم بتقديم مساعدات كبرى، فتكون الحدود المغربية في كل لحظة حدودا ضيقة، وممكنة العبور دخولا وخروجاً للأسلحة والرجال.

وفي هذا الإطار كانت اتصالات حثيثة بين محمد الخامس ومسؤولين جزائريين خاصة بعد إبداء حكومة "غني موليه" ليونة في موقفها وأرسلت مبعوثها للقيام بمشاورات تهدف لجس نبض مواقف مسؤولي جبهة التحرير الوطني، وفي خطابه التاريخي بوجدة ألقاه في سبتمبر 1956م أكد الملك محمد الخامس إمكانية حل المشكل الجزائري سلميا⁽¹²⁾ حلا عادلا وأنه يمكن بناء علاقات قوية بين الطرفين قوامها تلبية مطامح الشعب الجزائري في الحرية واحترام المصالح العليا لفرنسا⁽¹³⁾.



وبعد التعرف على مدى استعداد الحكومة الفرنسية للتفاوض ثم الاتصال بمسؤولي جهة التحرير الوطني المجتمعين بممريد والذين كانوا يودون اطلاق مسؤولي البلدين تونس والمغرب بعروض المباحثات الفرنسية وبحث سبل التنسيق معهما في إطار الشمال الإفريقي، فقبلوا بدعوة محمد الخامس لزيارة المغرب قبل التوجه إلى عقد ندوة بتونس في 23 أكتوبر 1956، وكان استقبالهم رسميا من طرف محمد الخامس، وأجرى مشاورات مع الوفد قبل الانتقال إلى تونس وقد تحفظت حكومة "في موليه" على هذه المقابلات للجزائريين كإلرباط⁽¹⁴⁾. ونظرا لمبدأ الاتصالات الموافقة عليه من طرف الحكومة الفرنسية فإن الملك محمد الخامس كان يعتقد أن الوساطة التي يباشرها رفقة الرئيس لحبيب بورقيبة والقادة الجزائريين في تونس تستحق التشجيع لأنها ستحدد مستقبل العلاقات بين فرنسا والشمال الإفريقي لكن عملية القرصنة الفرنسية للطائرة المغربية المقلدة للزعماء الجزائريين يوم 22 أكتوبر 1956م، عرقلت هذه الجهود كما وضعت حد لمساعي الحلول السلمية واستنكرها المغرب ملكا وشعبا⁽¹⁵⁾، واعتبرها الملك محمد الخامس الذي كان في تونس تهجم مباشر على سيادة المغرب، وطلب بإطلاق سراح المختطفين دون قيود ولا شروط، وفور عودته إلى المغرب استدعى السفير المغربي بفرنسا وقطع علاقاته الدبلوماسية بها، وهدد برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية في حال عدم إطلاق سراح المختطفين⁽¹⁶⁾، وقد دلت ردود الفعل الرسمية والصحف الشعبية المغربية على استنكار الاستفزازات الفرنسية ضد الجزائريين وعلى التضامن اللامحدود مع كفاح الشعب الجزائري، وصرح الملك محمد الخامس بما يؤكد على نكسة العلاقات الفرنسية المغربية وتوسع الهوة بينهما وبين الشمال الإفريقي⁽¹⁷⁾، وقد أكد ناطق رسمي باسم جيش التحرير المغربي على أنها "دعونا الجزائريين إلى ندوة تونس التاريخية لتلقيهم دروسا، لكن الجزائريين هم الذين أعطوا دروسا للمغاربة والتونسيين أنه لا توجد قضية الجزائر وتونس ومراكش، بل هناك المغرب العربي سنكون جميعا مستقلين أو نكون جميعا في حرب"⁽¹⁸⁾، وقد عملت جهة التحرير الوطني على الاستفادة من التأييد الذي فجرته هذه الحادثة، فرغم إدراكها أن موقف الحكومة المغربية سيكون في صالح الجزائريين، إلا أن سياستها التعاونية مع فرنسا ستؤكد الاهتمامات الوطنية، ولهذا فقد عملت جهة التحرير الوطني بسياسة جديدة تهدف إلى تفعيل التضامن الشعبي وتحسين علاقاتها بالسلطات المغربية ومن نتائج التأييد الشعبي والسياسي للقضية الجزائرية تشكيل حاجز في وجه المصالح القطرية التي بدأتها الحكومة المغربية باسم الحصول



على الاستقلال والإعانات الاقتصادية الفرنسية والحذر من امتداد الحرب إلى المغرب⁽¹⁹⁾، ورغم المضايقات التي تسببها القوات الفرنسية بالمغرب، فإن جبهة التحرير الوطني تمكنت من تنظيم نشاطها السياسي والاستفادة من القواعد الخلفية ويمكن رصد الاهتمام السياسي والدور النضالي لملك محمد الخامس من خلال اتصالاته العديدة مع مسؤولين جزائريين داخل المغرب وخارجه، فأتناء زيارته الرسمية لمريد فيفري 1957، التقى مع مسؤولي الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، ويذكر أحمد توفيق المدني أنه انتقل رفقة الأمين دباغين للقاء ملك المغرب، وأنه تطرق في الاجتماع للعلاقات الأخوية الجزائرية المغربية وناقش سبل مؤازرة الثورة انطلاقاً من المغرب، وأكد الملك استعداده لمساعدة الجزائريين وتأكيداً لمساندته لجبهة التحرير الوطني فقد استقبل الملك محمد الخامس وفدا عنها في قصره ليلاً إثر انتقال الوفد إلى المغرب وأعاد تأكيده على دعم ومساندة الثورة الجزائرية، ونظراً لهذا التأييد المادي والمعنوي فقد تضاعف نشاط الثورة الجزائرية طوال 1957م وازداد النشاط السياسي بالمغرب وسهلت مهمة العبور وتهريب الأسلحة عبر الحدود⁽²⁰⁾.

كان التنسيق يتم بين الملك محمد الخامس وبوالصوف عن طريق معتمدين رسميين وفي سرية تامة، وذكر بوالصوف وجود صعوبات كانت تعيق نشاط الجزائريين بالمغرب نتيجة معارضة بعض الأطراف السياسية لتوجهات جبهة التحرير الوطني ويذكر أحمد توفيق المدني أن بوالصوف طلب منه ومن الأمين دباغين التوجه إلى المغرب للقاء رجال المقاومة وحزب الاستقلال في فيفري 1957م وخلال ذلك أكد ممثلوا حزب الاستقلال وجود خلاف إيديولوجي بين المغرب وقادة جبهة التحرير الوطني هذا بسبب تصريحات بعض المسؤولين التي مفادها أن الجزائر تسير في طريق الشيوعية، وقد كذب الوفد الجزائري هذه الأقاويل وأكد على أهداف الثورة ومبادئها، وصرح المدني لمخاطبيه "لسنا شيوعيين، ولن نكون شيوعيين إننا لا نعمل إلا في دائرة الإسلام والعروبة ووحدة المغرب العربي"⁽²¹⁾، وبعد هذا التصريح اقتنع ممثلو حزب الاستقلال بوجهة نظر جبهة التحرير الوطني وأبدوا تضامنهم مع الكفاح الجزائري، كما كان مبعوثو مصالي إلى المغرب يلحقون تهمة الشيوعية بجبهة التحرير الوطني في الأوساط السياسية المغربية، بهدف حجب التضامن الشعبي والموقف الرسمي المساند لها، كما زادت حساسية حزب الاستقلال من جبهة التحرير الوطني والذي اعتبرها موالية للنظام الناصري، المخالف لهم في توجهاتهم والمعادي للملكية والحزبية، وربما تكونت هذه الخلافات السياسية عائق أمام



تأدية الحكومة المغربية لدورها التضامني اتجاه الثورة الجزائرية، ضف إلى ذلك عودة العلاقات الفرنسية المغربية وإدراك فرنسا حاجة المغرب للمساعدات الاقتصادية، فعملت على مساعدتها من أجل الحفاظ على مصالحها بالمغرب⁽²²⁾. ونتيجة لتصعيد الحرب في الجزائر فقد امتدت شرارتها إلى المناطق الحدودية المغربية التي احتضنت الثوار والسكان الفارين من القمع الفرنسي، وقامت حرب على الحدود المغربية عقابا على تضامن المغرب مع الثوار، وأدى التنسيق بين الجزائريين والمغربيين لإعادة محاولة حل القضية سلميا، ومارس بورقيبة ضغط على جبهة التحرير الوطني لقبول المفاوضات وكذلك حاول الأمير حسن في 1957م في لقاء جمعه بالوفد الجزائري (فرحات عباس، المدني) تليين موقف جبهة التحرير الوطني والقبول بالمفاوضات لكن ليس على أساس الاستقلال لكنه فشل⁽²³⁾.

كان شعور جبهة التحرير الوطني بوجود اتصالات بين المسؤولين في تونس والمغرب لطرح خيار الحلول السلمية تأكيدا لالتزامها بالتنسيق المغاربي، وتجنبنا لأي موقف قد يتخذه البلدين لا يخدم أهداف الكفاح الجزائري⁽²⁴⁾. فقد أكدت جبهة التحرير الوطني أن إجراء مفاوضات مع فرنسا لن يتم إلا باعترافها بحق تقرير مصير الشعب الجزائري، نظرا لاختلاف وجهات النظر بين بورقيبة و جبهة التحرير الوطني، فقد التقى وفد ج ت و بالملك محمد الخامس قبل انعقاد مؤتمر القمة بينه وبين بورقيبة، أكدت خلاله رفض المساعي التي لا تحقق الاستقلال للشعب الجزائري⁽²⁵⁾، وأكد الملك محمد الخامس أنه سيعمل ما باستطاعته لتحقيق أهداف الجزائريين في جو من الأخوة المغربية والنصح لفرنسا، وجاء بيان الرباط مؤكدا لأهداف جبهة التحرير الوطني واقترح وساطة الطرفين التونسي والمغربي بين طرفي النزاع لإجراء مفاوضات تنتهي بحل عادل، وصدر نداء الوساطة قبل يومين من سفر الملك محمد الخامس في زيارة رسمية لولايات المتحدة الأمريكية تباحث خلالها مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور ومع وزير الخارجية حول مشكل الجزائر، وحاول إقناع المسؤولين والأمريكيين بتأييد مشروع الوساطة المقترح، وعلى إثرها صدر بلاغ مشترك يؤكد انشغال الدولتين بمشكلة الجزائر ويدعو لوضع حل سلمي لها إلا أن هذه الوساطة فشلت مما أدى إلى استمرار الحل العسكري في الجزائر⁽²⁶⁾.

مؤتمر طنجة:

يعتبر مؤتمر لقاء طنجة التاريخي المنعقد من 27-30 أبريل 1958 مرحلة تاريخية حاسمة في حياة الشمال الإفريقي لأنه تم فيه جمع شمل الحركات الوطنية الفاعلة في منطقة



المغرب العربي وهي الحزب الدستوري الجديد التونسي، جبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب الاستقلال المغربي، لوضع تصور مشترك يحدد سبل تدعيم ومساندة الثورة الجزائرية بعد مضي أربع سنوات من اندلاعها والتشاور حول المستقبل السياسي للمغرب الكبير، ومؤتمر طنجة يعد خطوة إيجابية تترجم الإرادة الصادقة والرغبة الحقيقية لسكان المنطقة في تكوين وحدة مغربية لتجسيد طموحات وآمال شعوب المنطقة في التحرر والوحدة⁽²⁷⁾.

كانت افتتاحية جلسات المؤتمر علنية بقصر الماريشال في مدينة طنجة تحت رئاسة زعيم حزب الاستقلال المغربي السيد علال الفاسي، حيث أعطيت كلمات الافتتاح لممثلي الوفود كل من أحمد بلافريج عن الوفد المغربي، وعبد الحميد مهري عن الوفد الجزائري، والباهي لدغم عن الوفد التونسي⁽²⁸⁾. وقد توج لقاء طنجة باتخاذ سلسلة من القرارات والتوصيات الهامة منها:

- حق الشعب الجزائري الذي لا يرقى إليه الشك في السيادة والاستقلال كشرط أساسي لإنهاء الحرب بين الجزائر وفرنسا.

- أن تعمل الأحزاب الثلاث على حشد كل ما لدى شعوبها وحكوماتها من قوى لدعم كفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله⁽²⁹⁾.

كما أوصى المؤتمر كذلك على تكوين حكومة جزائرية مؤقتة، وهكذا تلقت جبهة التحرير الوطني اعتراف وتأييد جارتها.

وأوصت الأحزاب حكوماتها بأن لا تعالج القضايا المتعلقة بمصير الشمال الإفريقي في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع بصورة فردية، قبل أن يتم إقرار الدساتير الاتحادية الفدرالية⁽³⁰⁾، وقد كان لهذا القرار الهام بالنسبة لجبهة التحرير الوطني التي لم تكن قد اتخذت صفة الحكومة الشرعية بعد أهمية كبرى إذ أعطاها الحق بأن تستشار في علاقات إفريقيا الشمالية مع البلدان الأخرى ولاسيما فرنسا. كما وضع المؤتمر مؤسسات وهيكل تنظيمية من شأنها تجسيد وحدة المغرب العربي في ميدان وفي هذا الشأن اقترح المؤتمر:

- إقامة مجلس استشاري مغربي يعقد جلسات منتظمة، ويدرس القضايا المتعلقة بالمصلحة المشتركة ويتخذ التوصيات الضرورية بشأنها.
- أوصى بعقد اجتماعات دورية لزعماء البلدان الثلاثة لدراسة تنفيذ التوصيات التي يتخذها المجلس الاستشاري.



- تقرر إنشاء أمانة عامة دائمة تتكون من ستة أعضاء يمثل كل اثنين منهم بلد من البلدان الثلاث، على أن يكون لهما مكتبان أحدهما بالرباط والآخر في تونس، وقد اختارت جهة التحرير الوطني زعيمين سابقين من زعماء الإتحاد الديمقراطي لأنصار الحرية بتمثيلها في جهاز الأمانة العامة وهما أحمد بومنجل وأحمد فرنسيس.

وقد استنكر المؤتمر وجود القوات الأجنبية في شمال إفريقيا وطالب بأن تتوقف القوات الفرنسية فوراً عن استخدام الأراضي التونسية والمغربية كقواعد للعدوان على الشعب الجزائري، كما أعلن المؤتمر بلسان شعوب شمال إفريقيا المثلة في المؤتمر في استنكاره لموقف تلك الدول التي تساند فرنسا وتمدها بالعدوان الذي لا يؤدي إلا إلى خسارة صداقة الشعوب في المنطقة، وأعرب القرار عن الأمل في أن تتخلى تلك الدول عن تلك السياسة التي تهدد السلام والتعاون الدوليين، كما وجه نداء سريعاً وجدياً إلى هذه الدول لوقف كل عدوان سياسي أو عسكري يؤدي إلى استمرار الحرب الاستعمارية في المغرب العربي⁽³¹⁾. كان من أهم مقررات مؤتمر طنجة إنشاء فدرالية المغرب العربي، واختتم المؤتمر بنشيد وحدوي شهير مطلعته:

حيوا إفريقيا حيوها يا عباد شمالها يبغى الإتحاد

لقد هللت جهة التحرير الوطني للقرارات التاريخية التي تضمنها مؤتمر طنجة بحماس بالغ يعكس التأخي والتآزر بين الأشقاء. وقد اجتمع ممثلو الحكومتين التونسية والمغربية ولجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية في منتصف شهر جوان 1958م في مدينة المهديّة بتونس لتنفيذ قرارات مؤتمر طنجة وبحث سبل تكثيف التعاون السياسي والدبلوماسي⁽³²⁾، وقد بدأ التنصل المغربي من مقررات مؤتمر طنجة واضحا نتيجة مستجدات داخلية ودولية هامة أهمها:

- تخوف من حدة التفاعل الشعبي مع الثورة الجزائرية، مما جعل النظام المغربي يخشى السيطرة على الموقف بازدياد نفوذ الجناح المتشدد لحزب الاستقلال.
 - خطورة توحيد المجاهدين ضد فرنسا بشكل قد يهدد الاستقلال المغربي.
 - مجيء ديغول على رأس حكومة قوية، وتأكيد على سياسة الإدماج مما جعل الحكومة المغربية تياس من إمكانية استقلال الجزائر في الأمد القريب.
- كما وقفت السياسة الديغولية ضد تطبيق مقررات طنجة بتأكيد على سياسة التعاون مع تونس والمغرب والتخطيط لضرب التضامن المغربي مع الثورة الجزائرية⁽³³⁾. كما أن ديغول



طمأن البلدين على استقلالهما وقبل بجلاء القوات الفرنسية عن تونس وإبقائها بالمغرب بهدف إلغاء التقارب بين البلدين وجعل المغرب يتقرب تنازلات قد تقوم بها فرنسا لصالحه، هذا ما جعل المغرب يفكر بعدم رهن مصيره بقرارات مؤتمر طنجة⁽³⁴⁾. كما أوضح رئيس الحكومة المغربية "بيلافريج" أن مسألة وحدة شمال إفريقيا لا يمكن رهنها بمستقبل الجزائر، ولم تستسلم جبهة التحرير الوطني لضغوط المغربية والتونسيين وأدركت أن التعهد بمساعدة الكفاح الجزائري ماديا سيظل حبرا على ورق، ورغم نجاحها في إقناع الطرفين بتأييد حقوق الشعب الجزائري بالاستقلال، إلا أنها شعرت بخضوع توجهات الطرفين بتأثيرات السياسة الديغولية⁽³⁵⁾، فاتبعت سياسة مهادنة مع الحكومة المغربية حتى تحافظ على المصالح المكتسبة للمغرب وكذلك على التضامن الشعبي.

كانت خشية النظام المغربي من التمسك الجماهيري بمقررات طنجة، خاصة ما يتعلق بتصفية القواعد الأجنبية بالمغرب التي يقف وراءها حزب الاستقلال القوي بنفوذه الشعبي، وهنا تبلور شعور النظام المغربي بخطر جيش التحرير الوطني والنفوذ السياسي لحزب الاستقلال، فخطط لنسف نفوذهما حتى لا تتطور الأحداث وتدفع باتجاه تشكيل تضامن شعبي مطلق مع الثورة الجزائرية⁽³⁶⁾. وعقدت الحكومة الفرنسية مع الحكومة المغربية اتفاق تعاون لتحقيق جلاء جزأين للقوات الفرنسية من بعض المناطق المغربية إلا أن معرفتها للميدان جعلها تعيد تجميع قواتها في مناطق إستراتيجية. كما أن القوات المغربية أصبحت تضايق تحركات جيش التحرير الوطني وتشكل ضغوط عليه وكانت تهدف من وراء ذلك إلى جعل جبهة التحرير لوطني تقر بسيادة المغرب على المناطق الجزائرية التي تدعي مغربيتها. وهذا شكل خلافات مع جبهة التحرير الوطني، ولم تنفع الاجتماعات التي عقدها الطرفان في إيجاد تسوية ففي أبريل 1958م عقد اجتماع بالرباط، وعقد اجتماع آخر في 6 ماي 1958م دون الوصول إلى أية نتيجة⁽³⁷⁾.

كما قررت الحكومة المغربية إنشاء لجنة الحدود في مارس 1958م وأعلنت انطلاق مفاوضات فرنسية مغربية بشأن الحدود في أوت 1958م، هذا جعل جبهة التحرير الوطني تعتبر هذا الإجراء طعنة لمقررات طنجة، وقد أبدت الحكومة الفرنسية رأيها لمطالب المغرب في الصحراء، لكن أبدت رغبتها في التعاون الاقتصادي، بعد أن لوح ديغول بمشروع بتروال الصحراء ويقترح فيه إشراك المغرب وغيره من الدول المجاورة لصحراء الجزائر في استثماره،



واعتبرت الحكومة المغربية قبولها لهذا المشروع تدعيم لحقها في المطالبة بالمناطق الصحراوية مستقبلا، وحذرت جبهة التحرير الوطني من خطورة هذا المقترح وعرضت على تونس والمغرب استغلال بترول المغرب العربي شراكة بعد الاستقلال، لكنها لم تتلقى ردا من الحكومة المغربية التي أثرت فيها المغريات الفرنسية الاقتصادية والسياسية، وهذا لم يكن مبدأ الحكومة المغربية التي رفضت من قبل صفقة تكرير البترول الجزائري بمصفاة القنيطرة غداة حوادث 13 ماي 1958م، وأكدت أنه لا يحق لفرنسا استغلال خيرات الجزائر⁽³⁸⁾.

وهكذا وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها بين أمرين الأول ظاهر التصريحات الرسمية العلنية التي تؤكد التضامن مع الجزائر، والثاني هو واقع التصريحات المطمئنة مع الممارسات المخالفة، هذا جعل جبهة التحرير الوطني مضطرة إلى أحد الأمرين، إما أن تسائر ظاهر التصريحات المعلنة مع من يجره ذلك من نتائج سلبية على مجرى الكفاح المسلح، وإما أن تعلن الحقيقة فتدخل في صدام علني مع حكومة المغرب، وكلا الأمرين غير مرغوب فيه⁽³⁹⁾.

ويؤكد هذا التناقض في المواقف المغربية مدى تأثير السياسة الديغولية على مواقف السلطات المغربية وتظهر مواقف وتصرفات لا تتصل بمبادئ الكفاح الجزائري وتخشد التضامن المغربي لكن دون القضاء عليه، لأن التضامن الشعبي ظل يؤثر على مواقفها، كما انتقدت بعض النخب السياسية في المغرب التقصير المغربي في دعم الثورة الجزائرية، وأكد أحمد معينو أحد أعضاء حزب الشورى والاستقلال بالمجلس الاستشاري المغربي تضاؤل الاهتمام السياسي بالقضية الجزائرية، ويشير إلى أن المساعدات المقدمة قليلة جدا، ومهما كانت جوانب الصحة في انتقادات حزب الشورى والاستقلال فإن مواقفه المعرضة للحكومة كانت تهدف إلى كسب التأييد الشعبي لنفوذه، وقد تخوفت جبهة التحرير الوطني من معارضة كل من تونس والمغرب لإنشاء حكومة مؤقتة لأن علاقاتها بهم لم تكن جيدة، غير أن المغرب بدأ يحيد في توجهه السياسي وبتأثير الضغوط الشعبية المؤيدة للثورة الجزائرية، هذا جعل حكومة المغرب لا تتأخر في الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وجاء اعترافها في اليوم الثاني لإعلانها "19 سبتمبر 1958" في شكل بيان رسمي يحمل توقيع رئيس الحكومة "أحمد بيلافريج" تضمن ما يلي: "ولي الشرف بأن أنقل إلى علمكم ان مجلس الوزراء المجمع برئاسة صاحب الجلالة ملك مراكش قد قرر في 19 سبتمبر 1958م الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"⁽⁴⁰⁾. فقد كان إعلان الحكومة المؤقتة في كل من تونس والمغرب ومصر في وقت واحد.



وقد تم اختيار القاهرة كمقر للحكومة الجزائرية المؤقتة نظرا لما تقدمه من دعم للثورة الجزائرية إفريقيا وآسيويا، وتكاد تجمع الدلائل على أن تونس والمغرب لم تكونا ملائمتين لاستقرار الحكومة المؤقتة لأن النفوذ الفرنسي لا يزال موجودا بهما وكانت نصيحة حكامهما التريث حتى الظروف لإعلانها، ولكن جبهة التحرير الوطني وحسب ما ذكره إسماعيل دبش ونقله عنه عامر رخيلا أن اختيار القاهرة جاء نتيجة رفض طلب جبهة التحرير الوطني بتكوين حكومة جزائرية مؤقتة في المغرب أو تونس. ونظرا لأحوال المغرب السياسية عشية إعلان الحكومة المؤقتة فقد اكتفت بالموافقة على فتح مكاتب لها بالمغرب وتسهيل نشاطها، ويرجع ذلك لضغوط علاقات التعاون مع فرنسا وللصعوبات المواجهة للعلاقات الجزائرية المغربية⁽⁴¹⁾.

3- تطور الدعم الدبلوماسي المغربي للقضية الجزائرية:

بحكم نظام المغرب المحافظ وعلاقاته المرنة مع المعسكر الغربي وفي نفس الوقت موقفه الإيجابي اتجاه القضية الجزائرية فقد عملت على التعريف بالقضية الجزائرية دوليا وبالحكومة الجزائرية المؤقتة⁽⁴²⁾. وهكذا فقد اهتمت الحكومة المغربية ببذل الجهود الدبلوماسية للدفاع عن القضية الجزائرية داخل الأمم المتحدة والعمل على كسب التأييد الدولي لصالحها والضغط على فرنسا لإيجاد حلول سلمية للمشكل الجزائري، وسعت للحد من الخيار العسكري واللجوء إلى المفاوضات واجتهد ممثلو المغرب بالأمم المتحدة في طرح القضية الجزائرية وكسب التأييد الدولي لها، والعمل على تنسيق المواقف الدبلوماسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني ومختلف الفعاليات المناصرة للقضية الجزائرية، وقد نقلت المجاهد دور المغرب في مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة أثناء دورة ديسمبر 1958م، وهي الدورة التي عرفت خلالها القضية الجزائرية تطورا حاسما على ضوء مبدأ تقرير المصير الذي أقره ديغول، ومما يسجل على المغرب منذ 1960م أن تحركه الدبلوماسي لدعم القضية الجزائرية عرف أشد مراحل التفاعل لنصرة المواقف الجزائرية وكسب المساندة الدولية للقضية الجزائرية، وانتدب ولي العهد الأمير حسن لتمثيل المغرب في الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة في أكتوبر 1960م، وقد أكد موقف المغرب الدائم المتمسك بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وضرورة تدخل الأمم المتحدة لإيقاف الحرب في الجزائر، كما جدد اعتراف بلاده بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وأنها المفاوض الرسمي للوصول إلى تسوية سلمية، واتجهت المغرب من جهة أخرى إلى دعم القضية الجزائرية



على المستوى الإفريقي وذلك من خلال عملها على جعل حكومات الدول الإفريقية وشعوبها تضاعف مؤازرتها للقضية الجزائرية وذلك منذ 1958م أثناء انعقاد مؤتمر "أكرا" في 16 أبريل 1958م، وقام المغرب بتنظيم يوم تضامني مع الشعب الجزائري ألقى فيه الملك محمد الخامس خطابا أكد خلاله اهتمام بلاده بتوسيع دائرة التضامن مع الجزائر لتشمل كامل شعوب القارة الإفريقية وأكد ممثل المغرب بأكرا تأييد بلاده لقضية الشعب الجزائري وضرورة تكاتف الجهود لتأييد مطالب جبهة التحرير الوطني. وخلال المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلة بأديس أبابا المنعقد في جوان 1960م أكد المغرب أنه من واجب إفريقيا عدم الانخراط بجبل الاستعمار، ومساعدة الجزائر في الميدان الدبلوماسي⁽⁴³⁾.

كما دعا الملك محمد الخامس رؤساء الدول الإفريقية المستقلة للمشاركة في مؤتمر الدار البيضاء بداية سنة 1961م بحضور الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأكد المؤتمرين على مساندة القضية الجزائرية والوقوف في وجه المناورات الفرنسية بالمصادقة على ميثاق الوحدة الإفريقية والوقوف إلى جانب الجزائر في قضية الصحراء. أما على مستوى الجماعة العربية فقد أكد المغرب وقوفه إلى جانب الدول العربية في مساندة الثورة الجزائرية، فكان انعقاد الدورة الثانية والثلاثون لهذه الهيئة عام 1959م بالمغرب مناسبة أكدت فيها الدول العربية مواصلة تأييد القضية الجزائرية والاستمرار في تنسيق الجهود الدبلوماسية لكسب تأييد الرأي العام الدولي لها. كما كان للمغرب دعما هاما للجزائر أثناء مؤتمر دول عدم الانحياز ببلغراد في ديسمبر 1961م، حيث دعا الملك محمد الخامس إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

4- الدعم الإعلامي:

يعتبر الإعلام والدعاية الإعلامية أحد أهم العوامل المساعدة على التعريف بالقضية الجزائرية وإذاعة مبادئها وأهدافها وإسماعها للرأي العام الوطني والعربي والعالمي، لذلك اتخذت جبهة التحرير الوطني من دائرة المغرب العربي مركزا إعلاميا لأهمية المنطقة من جهة ولقربها من الجزائر من جهة أخرى، واعتمدت عليها لمكافحة السياسة الفرنسية المسلطة على الرأي العام المحلي والعالمي، وستتناول في هذا المبحث مختلف مظاهر الدعم الإعلامي المغربي للثورة الجزائرية.

- مكتب الدعاية والإعلام لجبهة التحرير الوطني: قامت قيادة الثورة بإنشاء مكتب للدعاية والإعلام في أبريل 1956 كان ينشط بالرباط وطنجة وتطوان وذلك تحت إشراف بعثة جبهة



التحرير الوطني بالمغرب، إذ يقوم بالدعاية السياسية والإعلامية للثورة كما كان له اتصالات بالصحف الدولية والمغربية لنشر أخبار وبيانات الثورة.

- الصحف: قامت جبهة التحرير الوطني بدعم الجاز الإعلامي بإصدارها لجريدة المقاومة الجزائرية، حيث صدرت أول طبعة لها بباريس لكن الجبهة أصدرت طبعة أخرى تحمل نفس الاسم بالمغرب الشقيق⁽⁴⁴⁾ وهي موجهة للرأي العام العربي، وقد لقيت الجريدة دعما كبيرا من المناضلين المغربيين، ويعود الفضل في تأسيسها إلى كل من بوضياف وعلي هارون. أما جريدة المجاهد فقد قامت جبهة التحرير الوطني بإخراجها إلى المغرب إثر معركة الجزائر، فصدر العدد الثامن منها في تطوان بتاريخ 5 أوت 1957 لتصبح الناطق الرسمي الوحيد باسم الجبهة، وكان يشرف على تحريرها رضا مالك، وقد لعبت الصحف المغربية دورا إعلاميا إلى جانب الصحف الجزائرية في بعث الحماس في نفوس الجماهير في مساندة الثورة منها صحف "صدى الصحراء" ، "المستقبل".

- الإذاعات الجزائرية بالمغرب:

- إذاعة صوت الجزائر: قامت بعثة جبهة التحرير الوطني بتنظيم برنامج إذاعي بعنوان صوت الجزائر، يبث باللغة العربية في كل من الرباط وتطوان وطنجة وذلك منذ سنة 1956، لكن صوت الجزائر لم يعمر طويلا، وفي سنة 1960 أنشأ عبد الحفيظ بوالصوف إذاعة سرية للثورة⁽⁴⁵⁾.

- الإذاعة السرية: وكانت تبث برامجها من طنجة وفتحت برامجها بعبارة إذاعة الجزائر الحرة المكافحة"، وكان الوقت المخصص لها ساعتين من الزمن يوميا وتقوم بنقل مختلف الأخبار السياسية والعسكرية، وقد كانت في بداية الأمر عبارة عن إذاعة متنقلة عبر الحدود المغربية الجزائرية ثم استقرت سنة 1956 بمنطقة الناظور المغربية وكان لهذا البث الإذاعي دورا حاسما ومهما في حشد الجزائريين والمغربيين وإثارة حماسهم بالرغم من المحاولات المستمرة من المستعمر لتحديد مكانها إلا أنه فشل، وظلت الإذاعة تبث برامجها إلى غاية الاستقلال تحتفل في جويلية 1962 بعيد الاستقلال وحي الشعب المغربي الشقيق على دعمه للثورة الجزائرية.



- شبكة الاتصالات اللاسلكية: سعت قيادة الثورة الجزائرية للحصول على أجهزة الاتصال اللاسلكية وتكوين مختصين في الاتصالات وكانت فكرة بالصوف قائد المنطقة الخامسة إلى تكوين شبكة داخل البلاد وخارجها من الاتصالات بواسطة شفرة "المورس"، وبادرت بإنشاء أول مدرسة للاتصالات السلكية واللاسلكية في الناظور في أوت 1956 خرجت دفعة أولى تتكون من 25 متربصا أطرهم بعض الجزائريين الذين كانوا بالجيش المغربي أو الفارين من الجيش الفرنسي، وبدأت تتوزع شبكة الاتصالات اللاسلكية داخل الوطن وخارجه وفي المغرب الأقصى أقيمت محطة للاتصال اللاسلكي بوجدة ثم القانية بتطوان وبفضلها تمكنت قيادة الثورة من كشف أسرار العدو وبمراكز الحدود المغربية وتطورت الاتصالات اللاسلكية في عقد هيئة أركان الحدود، إذ أصبحت تقوم بتحويل البرقيات المرسلة بشفرة المورس وتستعمل أجهزة الإرسال اللاسلكية للاتصال بمختلف الولايات داخل تونس والقاهرة⁽⁴⁶⁾.

- مكتب وزارة الأخبار بالرباط: بعد إنشاء وزارة الأخبار والإعلام قامت بإنشاء مكتب لها بالرباط يتولى شؤون الدعاية والإعلام فيقوم بتوزيع المنشورات السياسية والإعلامية وذلك لخدمة الثورة الجزائرية داخل المغرب وخارجه كما يقوم هذا المكتب بتوجيه الصحفيين للقيام بالتحقيقات الخاصة بالثورة. كما أنشأت هذه الوزارة مكتبا لوكالة الأنباء الجزائرية مهمته جمع الأخبار والتطورات السياسية وإرسالها إلى تونس بالإضافة إلى تبليغ قرارات ومواقف الثورة لصحافة ووكالات الأنباء بالمغرب⁽⁴⁷⁾.

5- الدعم الثقافي والاجتماعي:

أ- الدعم الثقافي:

- التضامن لطلابي المغربي مع الثورة الجزائرية:

إن حالة الطلبة الجزائريين في المغرب ووضعتهم الاجتماعية لا تختلف كثيرا عن ما هي في تونس حيث يصفها وزير الشؤون الثقافية قائلا: "...توجد طائفة من أبناءنا تعيش عيشة الفاقة والخصاصة، وهي مؤلفة من 140 طالبا، يتلقون العلوم العربية والدينية بمعاهد فاس ومكناس...إنهم من حيث المسكن لا يتألمون كثيرا لأن إخواننا من المغرب والجزائر قد اشتروا لهم دارين أما من حيث اللباس فهم في حالة مؤلمة..." ومن حسن حظ الطلبة الجزائريين بالمغرب إنشاء المبكر لفرع الإتحاد بالرباط وذلك عقب المؤتمر الثاني له في مارس 1956 بهدف الاعتناء بشؤون طلبة الدارسين بمكناس وفاس والدار البيضاء ومراكش ووجدة⁽⁴⁸⁾.



وقد سعى الإتحاد العام للطلبة المسامين الجزائريين إلى معالجة المشاكل التي يواجهها الطلبة بالمغرب وسعى إلى تحسين ظروفهم وذلك بالعمل مع السلطات المغربية لاحتضان الطلبة الجزائريين ومعالجة الصعوبات المعيشية التي لقيتها الأعداد المتزايدة للطلبة الجزائريين بالمغرب⁽⁴⁹⁾.

لقد كان الطلبة الجزائريون في المغرب الأقصى على احتكاك بقيادة الثورة خاصة عقب خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر، مما سمح لقيادة الإتحاد عموما وبالمغرب خصوصا إلى تنسيق المواقف والعمل في الميدان الإعلامي، حيث ساهموا في أشغال ومهام الإذاعة المتنقلة قرب الحدود الجزائرية المغربية قبل أن تستقر في مدينة الناظور المغربية، حيث نشروا التكاليف السياسية وأنتجوا البرامج وقاموا بأعمال تقنية وكان ذلك ابتداء من 1959، وإلى جانب هذا العمل فإن فئة أخرى من الطلبة اختاروا المشاركة بصفة ميدانية ومباشرة في جيش التحرير الوطني عبر الحدود الجزائرية المغربية خاصة بعد أن تولى قيادة جيش الحدود الطالب السابق في مصر وهو محمد بوروية (هوارى بومدين) وبذلك فإن الطلبة الجزائريين بالمغرب لم يكونوا بمنأى عن المشاركة في مختلف مجالات الثورة⁽⁵⁰⁾.

- المسرح والأدب الثوري:

قررت ج ت و تجنيد الفنانين لتكوين فرقة فنية توكل إليها مهمة التعريف بكفاح الشعب الجزائري وإبراز تراث ومعاليم الشخصية الجزائرية، وتم الاتصال الأول في المغرب بعميد المسرح الجزائري الفقيه محي الدين بشطارزي وكان وقتها قد نزح إلى الدار البيضاء بالمغرب الشقيق فاعتذر عن المسؤولية دون أن يقدم الأسباب التي دفعته إلى ذلك⁽⁵¹⁾. وواصل بشطارزي نشاطه بالمغرب، فكان ذلك التأثير الكبير على المسرح المغربي قامت فرقة جبهة التحرير الوطني المستقرة بتونس بعدة جولات إلى المغرب الشقيق لتقديم عروض مسرحية وفنية خاصة في المناسبات الوطنية وأيام التضامن مع الجزائر⁽⁵²⁾، وقد أكد المسرح المغربي اهتمامه بالقضية الجزائرية من خلال إنتاجه المسرحي.

ولم يكن المسرح وحده ينهض بالدعاية وكسب التأييد للثورة، إذ أن الشعراء والمفكرين العلماء من الجزائر والمغرب كانوا يمثلون الثورة الجزائرية ويعبرون عن صوتها خلال المناسبات والاحتفالات، فقد كلف الشاعر مفدي زكريا بتمثيل الجزائر في الاحتفالات المخددة



لاستقلال المغرب يوم 17 نوفمبر 1955 ووقف شاعر الثورة يخاطب الملك محمد الخامس ويذكره بوحدة كفاح المغرب العربي وبقضية الشعب الجزائري الثائر لاسترجاع استقلاله.

ومن المناسبات الثقافية التي استغلتها بعثة جبهة التحرير الوطني ولتحت فيها المفكرين والعلماء على مؤازرة ثورة الجزائر نذكر الملتقى العلمي المخلد لذكرى تأسيس جامعة القرويين المائة بعد الألف سنة 1960، إذ ألقى الشيخ خيرالدين خطاب مطولا ذكر فيه بفضل الجامعة العلمي والثقافي على الجزائريين، وبمساندة الشعب المغربي وعلماءه لثورة الجزائر وختم خطابه موجها دعوته للعلماء "فكونوا رسل الحق ودعاة الحرية واصرخوا في وجه المتخاذلين واكشفوا مأساة هذه التي يقتربها غلاة الاستعمار"⁽⁵³⁾.

ب- الدعم الاجتماعي:

- الموقف الشعبي المغربي من الثورة الجزائرية:

لقد ساهم الموقف الرسمي والسياسي المغربي في تكريس التضامن الشعبي المغربي مع الثورة الجزائرية بأشكال مختلفة فتعاطف الملك محمد الخامس مع القضية الجزائرية وكذلك بالنسبة للأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية دفع التضامن الشعب المغربي مع الشعب الجزائري فقد كانت تصريحات قادة المقاومة المغربية بخصوص مساندة الثورة الجزائرية تعطي دفعا قويا لزيادة تأجيج التضامن الشعبي، كما أن حزب الاستقلال المغربي كان يدرك مدى تشابك القضية الجزائرية وانعكاساتها على المغرب ولم يكن باستطاعة الاستقاليين أن يفرقوا بين الشعبين من تضامن، وأبدت المنظمات العمالية والطلابية والنسوية تضامتها مع القضية الجزائرية⁽⁵⁴⁾ وقد كانت عملية قرصنة الطائرة المغربية المقلدة للزعماء الجزائريين واحدة من سلسلة الاعتداءات التي حاول من خلالها الاستعمار الفرنسي ضرب التضامن الشعبي ووضع حد للمساندة التي يلقاها الثوار الجزائريين بالمغرب، والسخط الذي انجر عن هذه الحادثة لم يقتصر على بيانات الإدانة التي أصدرتها الأحزاب السياسية والمنظمات، بل تفجرت تظاهرات عنيفة بطشت بعدد من المستوطنين الفرنسيين بالمغرب وذلك تعبيرا على مساندة الثورة الجزائرية وتنديدا بالسياسة الفرنسية تجاه الشعب الجزائري، كما شارك الشعب المغربي الجزائر في إضرابها الأسبوعي في بداية 1957م لمساندة القضية الجزائرية والمطالبة بتدويلها بالأمم المتحدة، وقد أستجيب للنداء حيث أغلقت المتاجر وعطلت حركة النقل والأسواق وعبر الشعب المغربي عن مساندته للكفاح الجزائري ماديا من خلال جمع



مساعداً مختلفة، كما نظم اتحاد النساء المغربيات مهرجاناً تضامنياً يوم 21 جانفي 1957م لمساندة الشعب الجزائري مادياً ومعنوياً⁽⁵⁵⁾، كما نظمت جمعية نساء تطوان مهرجاناً حافلاً بحضور جمع كبير من النساء المغربيات وممثلات فرع النساء الجزائريات بطنجة، وفي ختام الاجتماع أرسلت جمعية نساء تطوان برفقة تأييد للقضية الجزائرية للأمين العام للأمم المتحدة، فقد قامت المرأة المغربية بجهود معتبرة لتعبئة الرأي العام المحلي والعالمي لمساعدة اللاجئين الجزائريين وقد صرح أحد ممثلي جيش التحرير المغربي في 20 أوت 1957م: "أن الشعب المغربي سيقوم برد فعل عنيف إذا استمرت فرنسا في حربها الإبادة بالجزائر..."⁽⁵⁶⁾ وإدراكاً من جهة التحرير الوطني ومدى تجاوب الشعب المغربي مع الثورة الجزائرية فقد أكدت على وجوب تمكين وحدة شعوب المغرب العربي لتقف صفاً واحداً في وجه الطغیان الاستعماري.

كما فجر مؤتمر طنجة الحماس الشعبي وأرسى أسس الوحدة المغربية إذ رافق أيام انعقاده تنظيم مهرجانات حافلة بطنجة عبرت عن التأييد الجماهيري الواسع للثورة الجزائرية⁽⁵⁷⁾. وفي سنة 1958م امتد التضامن مع الثورة الجزائرية ليشمل شعوب آسيا وإفريقية التي قررت الاحتفال بيوم الجزائر التضامني في 30 مارس 1958م، وقد أجلت المغرب الاحتفال بهذا اليوم إلى 16 أفريل من نفس السنة ولا نعرف ما سبب تأخيره، هل هو عدم استعداد المغرب لهذا اليوم أم أنه لم يشأ مسaire قرار اتخذ بالقاهرة من خلال معسكر لا يرتاح له ولتوجهاته، كما لم يشارك المغرب في المؤتمر الأفروآسيوي وعلق الفاسي على هذا المؤتمر بقوله أنه لم يخرج بقرارات هامة كونه لم يطالب باستقلال الجزائر صراحة، وبرر الملك محمد الخامس في خطابه يوم 16 أفريل 1958م سبب تأجيل احتفال المغرب إلى هذا اليوم هو أنه موافق لليلة القدر، ولما لهذه الليلة المباركة والتي تجعل الدعاء مستجاباً وأعلن الملك بالمناسبة إنشاء "منظمة التعاون الوطنية" للتكفل بقضايا التضامن وجمع التبرعات وقد كانت أيام التضامن التي تتكرر دورياً تحصل مبالغ مالية معتبرة ومساعدات مختلفة تجمع عبر أنحاء المغرب وتدفع لمسؤولي جهة التحرير الوطني كما لم يخف حزب الاستقلال المغربي تضامن المعنوي والمادي مع الثورة التحريرية، ففي عيد الأضحى من شهر جويلية 1958م قرر الحزب تنظيم حملة تبرع بجلود الأضاحي لصالح جيش التحرير الوطني، كما يؤكد البعض أن الشعب المغربي في بعض المناطق كان يتنافس على تقديم الزكاة لصالح المجاهدين الجزائريين⁽⁵⁸⁾.



وإثر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م الدامية بالجزائر فقد نظم التجار والعمال والشبان والطلبة مظاهرات تضامنية بالرباط وشارك فيها حتى الوزراء واتجه المتظاهرون نحو السفارة الفرنسية وهم يهتفون باستقلال الجزائر⁽⁵⁹⁾، كما قرر المغرب ملكا وشعبا إحياء الذكرى السادسة لاندلاع الثورة التحريرية، وفي يوم التضامن مع الشعب الجزائري أعلن فيه إضراب عام بالمغرب وأكد الشعب المغربي تضامنه مع الجزائر، وأنه ضد التقسيم، وفي جويلية 1961م أكد تضامنه الفعلي وتعلقه المتين بوحدة المغرب العربي، وانعقد خلاله مظاهرات حافلة بحضور وفد الحكومة المؤقتة الذي اختار المغرب خلال هذه المناسبة يؤكد تجاوب المغرب حكومة وشعبا مع المطالب الجزائرية المتمثلة في الاستقلال التام والوحدة الترابية واحتضنت مدينة فاس الاحتفال الرسمي بالذكر السابعة لاندلاع الثورة بحضور الملك الحسن الثاني وكريم بلقاسم كما ساهم المغرب حكومة وشعبا في تنظيم حملة تضامن مع الوطنيين الجزائريين المعتقلين في السجون الفرنسية وعلى رأسهم الوزراء، كما احتج المغاربة على جرائم الاستعمار الفرنسي وقاموا بإحراق السفارة الفرنسية وذلك يوم 11 نوفمبر 1961م، كما كان لحملة التضامن مع المعتقلين انعكاسات ايجابية حيث قامت الحكومة بمساعي حثيثة لإطلاق سراح الوزراء الخمس، وقد احتفل المغاربة عند إطلاق سراحهم⁽⁶⁰⁾.

6- دعم المغرب للاجئين الجزائريين:

منذ اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م كان سكان مناطق الحدود الغربية يمثلون درعا واقيا لجيش التحرير الوطني سواء في الإقامة أو في التمركز والتموين، ونظرا للمعارك المتواصلة بين جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية فقد عرفت هذه المناطق هجرة واسعة باتجاه المغرب الأقصى خاصة بين سنتي 1956-1958م بسبب السياسة الاستعمارية المتسلطة⁽⁶¹⁾ ولم يتوان الشعب المغربي في تقديم دعمه ومؤازرته للشعب الجزائري بالرغم من المضايقات الفرنسية له واضطرت فئات واسعة وبمواقع مختلفة ترك الجزائر واللجوء إلى المغرب بعد اندلاع الثورة التحريرية فهناك التجار الذين كانوا يزاولون تجارتهم بين الجزائر والمغرب، واضطروا للاستقرار بالمغرب حفاظا على أملاكهم بالإضافة إلى أصحاب الكفاءات العليا والشخصيات العلمية والإدارية الذين فضلوا الالتجاء إلى المغرب على التعاون مع السلطات الاستعمارية، وقد لقي هؤلاء تسهيلات من السلطات المغربية، غير أن أهم شريحة للاجئين كان يمثلها سكان القرى والمداشر القريبة من الحدود الغربية وهو الذين أرغموا بالقوة على ترك



مناطقهم والفرار إلى داخل المغرب بعد أن أحرقت ديارهم ودمرت أملاكهم فاستقروا على طول الحدود المغربية وهو في حاجة ماسة للإعانة والمساعدة، وتعد أهم الهجرات الاضطرارية نحو المغرب هجرة سكان منطقة "الصانية" بعد المعارك التي دارت بين المجاهدين والقوات الفرنسية حيث قامت هذه الأخيرة بتدمير المنطقة وأعلنتها منطقة محرمة في أبريل 1956م، وكان للصلات المتأصلة بين الكثير من السكان الجزائريين والمغربيين المقيمين على الحدود المشتركة وكذا الارتباطات الموجودة بينهما دور هام في ترحيب السكان المغربيين بإخوانهم الجزائريين وقدموا لهم ما استطاعوا في حدود إمكانياتهم المتواضعة⁽⁶²⁾.

كانت وضعية اللاجئين الجزائريين سيئة إذ لم تكن هناك مراكز منظمة للاستقبال والإيواء ما عدا تلك المقامة بوجدة فقد وجد المقيمين بها مؤسسة منظمة وهي "ودادية الجزائريين المسلمين" التي هيأت مراكز الإقامة بحي المدينة القديم وتمكنت من إسعاف وإيواء العديد من اللاجئين، وقد نظم أصدقاء الجزائر في وجدة أولى المساعدات التضامنية واستجاب السكان لنداء التضامن وبرهنوا بذلك على الوحدة والأخوة بلين الشعبين الجزائري والمغربي. وأثناء زيارة علال الفاسي لأغادير في نوفمبر 1957م استقبلته المنظمة بحفاوة وسلمته رسالة تؤكد إيمان الجزائريين بتحقيق الاستقلال وتجسيد وحدة المغرب العربي⁽⁶³⁾.

لقد حظي اللاجئين الجزائريين باهتمام بالغ أبداه حزب الاستقلال والمنظمات المغربية خاصة الهلال الأحمر المغربي إذ لعبت المنظمات دورا هاما في تحميس الشعب المغربي ودعوته إلى التضامن مع اللاجئين وبالرغم من أن المساعدات لم تكن كافية إلا أنها تعبر بحق عن قوة التأييد والتضامن الشعبي⁽⁶⁴⁾. إن مجموع اللاجئين الذين وفدوا إلى المغرب خلال سنة 1958م تطلبت مساعدات ضخمة ولم تكف جميع الجهود التي بذلتها الهيئات المغربية لتقديم العون لهم، وحتى تدخلات هيئة الصليب الأحمر الدولي التي تلقت الرخصة من طرف السلطات المغربية في 1957م كانت محدودة وغير دائمة⁽⁶⁵⁾. أما الهلال الأحمر المغربي فكان يعمل بالتنسيق مع الهلال الأحمر الجزائري لتقديم الإسعافات اللازمة، ولا بد من الإشارة إلى الجهود التي بذلت من طرف لالا عائشة رئيسة المكتب المركزي للمساعدات الوطنية وإسعاف اللاجئين، إذ سعت في العديد من المرات إلى محاولة إيصال قضية اللاجئين إلى مختلف المنظمات الإنسانية وهيئة الصليب الأحمر الدولي.



وبلغت الهجرة الجزائرية نحو المغرب أقصاها في 1958م بسبب خلق فرنسا لمناطق محرمة وإقامة الأسلاك الشائكة وقد ندد المغرب الأقصى بهذه السياسة القمعية الفرنسية وقام بتقديم احتجاجات إلى هيئة الأمم المتحدة مبرزا خطورة هذا المشروع على السكان الجزائريين بالقرن من الحدود، ورغم التزايد الكبير لأعداد اللاجئين إلا أن المغرب لم يتوان أبدا في إبداء تضامنه واستعداده للوقوف بجانبهم، ونتيجة لهذا الدعم المغربي فقد تعرض المغرب للاعتداءات الفرنسية، فقد حدثت عدة اشتباكات مثل اشتباك "سيدي جابر توتست 1957م" إضافة إلى قصف الفرنسيين لمركز العربي بن مهيدي للثورة بوجدة وقرية سيدي بوبكر وغيرها⁽⁶⁶⁾. ويهدف إحداث الفرقة والانقسام بين المغربيين والجزائريين قامت فرنسا بقصف مركز اللاجئين الجزائريين الموجود بأولاد علي بن أحمد، ورغم كل المساعدات والتسهيلات التي قدمتها السلطات المغربية لاستقرار اللاجئين إلا أنه لم يستطع وضع حد للاعتداءات الفرنسية على ملاجئ الجزائريين، ورغم هذه الصعوبات فإن مظاهر الأخوة والمؤازرة والتضامن ما كان ليتخلى عنها السكان المغربيين تجاه اللاجئين الجزائريين⁽⁶⁷⁾.

عملت دبلوماسية المغرب على تدويل القضية الجزائرية وإيجاد حلول سلمية لها وكسب التأييد الدولي لمواقفها لكن هذه المساعي قوبلت بتحفظ جبهة التحرير الوطني والرفض الفرنسي وهذا لتباعد وجوهات النظر، وامتدت مظاهر الدعم الدبلوماسية حتى مرحلة المفاوضات الفرنسية الجزائرية لتحقيق مطامح الشعب الجزائري، كما لقي النشاط الإعلامي للثورة الجزائرية تشجيعا من طرف المغرب، إذ وفر له الدعم والتسهيلات لتفعيل هذا النشاط الذي عرف أكثر بمبادئ وتطورات القضية الجزائرية إضافة إلى الاهتمام المتزايد لوسائل الإعلام المغربية بالقضية الجزائرية وعملها على إطلاع الرأي العام العالمي والمحلي بمواقفها من الثورة الجزائرية. كما أن مسألة دعم الثورة قد فرضت نفسها على الحكومة المغربية كحتمية لا يمكن تجاهلها وإن كانت المواقف الرسمية للبلدين قد شهدت تحفظات إزاء تزايد نشاط الجزائريين وخططت لتجاوز مقررات مؤتمر طنجة، أما التضامن الشعبي فظل يقدم الدعم اللامشروط للثورة وشكل سندا قويا لها استغلته للتأثير على المواقف الرسمية للحكومة المغربية اتجاه الثورة الجزائرية.

الإحالات :



- ¹ - الشاوي توفيق: حزب الاستقلال 1944-1982، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص20 وما بعدها.
- ² - فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص150.
- ³ - المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، مذكرات، ج3، موك، الجزائر، 88، ص230.
- ⁴ - طلاس مصطفى وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1، طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1984، ص269.
- ⁵ - عبد القادر الشاوي، حزب الاستقلال، 1944، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1982، ص52.
- ⁶ - Guentari Mohamed: organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne op. cit. T2, p70.
- ⁷ - الطيب الثعالي: أول نوفمبر مجلة تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، العدد 93، جوان 1988، ص24 وما بعدها.
- ⁸ - فتحي الديب: مصدر سابق، ص127.
- ⁹ - أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1971، ص101.
- ¹⁰ - Farouk Ben Atia: Si Mohamed Khatab précurseur du magreb, opu, Alger, 1991, p p 73-74.
- ¹¹ - فتحي الديب: مصدر سابق، ص265.
- ¹² - المقاومة الجزائرية: العدد 10 (25 مارس 1957) ن ص3.
- ¹³ - مقالاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عميرايي أمحيدة جامعة قسنطينة، ص63.
- ¹⁴ - le monde du (27 Octobre 1956), p7.
- ¹⁵ - فتحي الديب: مصدر سابق، ص278.
- ¹⁶ - المصدر نفسه.
- ¹⁷ - المقاومة الجزائرية: العدد 2 (15 نوفمبر 1956)، ص12.
- ¹⁸ - المجاهد، العدد 12 (15 نوفمبر 1957)، ص8.
- ¹⁹ - إسماعيل ديش: السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية، دار هومة الجزائر، 2000، ص103.
- ²⁰ - أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص280.
- ²¹ - المرجع نفسه، ص ص 282-283.



- ²² - عامر خيلة : الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد1، المركز الوطني للدراسة والبحث حول الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999، ص 147.
- ²³ - أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص ص296- 298.
- ²⁴ - فتحي الديب: مصدر سابق، ص362.
- ²⁵ - المرجع نفسه، ص362.
- ²⁶ - المجاهد، العدد 17 (1 فيفري 1958)، ص4.
- ²⁷ - يسعد أحمد: الجذور التاريخية لوحدة المغرب العربي، مذكرة نهاية السنة أولى ماجستير، إشراف عميرواي حميدة، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1991-1992، ص70.
- ²⁸ - Mohamed Harbi : les archives de la révolution algérienne, Édition jeune Afrique, paris , pp 183- 184.
- ²⁹ - يسعد أحمد: مرجع سابق، ص70.
- ³⁰ - المجاهد، العدد 23 (7 ماي 1958)، ص11.
- ³¹ - يسعد أحمد: مرجع سابق، ص71.
- ³² - المرجع نفسه، ص72.
- ³³ - مقالاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص73.
- ³⁴ - الميلي محمد: مرجع سابق، ص97.
- ³⁵ - مقالاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص73..
- ³⁶ - الميلي محمد: مرجع سابق، ص121.
- ³⁷ - محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص178.
- ³⁸ - الميلي محمد: مواقف جزائرية، ط1، م و ك، الجزائر، 1984، ص120.
- ³⁹ - المرجع نفسه، ص21.
- ⁴⁰ - طلاس مصطفى وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص340.
- ⁴¹ - عامر خيلة : الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، مرجع سابق، ص 169.
- ⁴² - إسماعيل ديش: مرجع سابق، ص 107.
- ⁴³ - جريدة المجاهد: العدد 98 (19 جوان 1960)، ص 02.
- ⁴⁴ - مقالاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص239.
- ⁴⁵ - زهير إحدادن: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، مرجع سابق، ص51..
- ⁴⁶ - عبد الكريم حساني: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، مرجع سابق، ص438.
- ⁴⁷ - مقالاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص242.



- ⁴⁸ - محمد السعيد عقيب: الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ومساهماتهم 1955-1962 ، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع ، 2008، ص ص151-152.
- ⁴⁹ - عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954 ، ط 1 ، لافوميك، الجزائر، 1986، ص 105.
- ⁵⁰ - محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص ص156-157.
- ⁵¹ - بشيشي الأمين، دور الإعلام في معركة التحرير ، مجلة الثقافة ، العدد 104، سبتمبر أكتوبر 1994، ص 86.
- ⁵² - المجاهد: العدد 82 (14 نوفمبر 1960) ص 2. مقالاتي
- ⁵³ - عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 112.
- ⁵⁴ - إقنطاري محمد: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية للجنة الغربية، مجلة الذاكرة، العدد 3 ، المتحف الوطني للمجاهد ، 1995 ، ص 122
- ⁵⁵ - لمقاومة الجزائرية، العدد 7 (12 فيفري 1957)، ص 12.
- ⁵⁶ - المجاهد: العدد 10 (5 سبتمبر 1957) ص 1.
- ⁵⁷ - مقالاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 267.
- ⁵⁸ - مقالاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 268-269.
- ⁵⁹ - المجاهد: العدد 85 (19 ديسمبر 1960) ص 22.
- ⁶⁰ - المجاهد: العدد 118 (2 أبريل 1962) ص ص 6-7.
- ⁶¹ - قنطاري محمد: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية للجنة الغربية، مرجع سابق، ص 122.
- ⁶² FAROUK Ben Atia, op.cit, p 90.
- ⁶³ - مقالاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 202
- ⁶⁴ FAROUK Ben Atia, op.cit, p 90.
- ⁶⁵ - المجاهد: العدد 13 (1 ديسمبر 1957) ص 06
- ⁶⁶ - قنطاري محمد: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية للجنة الغربية، مرجع سابق، ص 127.
- ⁶⁷ - مقالاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 39.